



مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: السياسة الجنائية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018

اسم الكاتب: م.د. حسن فالح حسن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1290>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/13 19:12 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



السياسة الجنائية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018

Criminal Policy in the Law No. (8) of 2018 to Protect Teachers, Teachers, Supervisors and Educational Counselors

الاختصاص الدقيق: القانون الجنائي

الاختصاص العام: القانون العام

الكلمات المفتاحية: سياسة التجريم، معيار الخطير، خصوصية المصلحة، سياسة العقاب، مبدأ التنااسب بين العقوبة مع الجريمة.

Keywords: criminalization policy, risk criterion, privacy of interest, punishment policy, the principle of proportionality between punishment and crime.

تاریخ الاستلام : 2022/5/17 - تاریخ القبول : 2022/6/14 - تاریخ النشر : 2022/12/15

DOI: <https://doi.org/10.55716/jbps.2022.11.2.1.9>

م. د. حسن فالح حسن
وزارة التربية - المديرية العامة للتربية في محافظة ميسان
Lecturer Dr. Hassan Falih Hassan
Ministry of Education
General Directorate of Education in Maysan Governorate
hassan.alhashimi30@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

إنَّ سياسة التحريم والعقاب في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018 لها طابعها المميز، لأنَّها تهدف إلى مكافحة الاعتداءات والمطالبات العشارية والابتزاز الذي يتعرض لها الشخص التربوي جراء قيامه بأعمال الوظيفة الرسمية أو بسببها، والتي أصبحت ظاهرة في المجتمع العراقي، فقد قام المشروع بتشريع قانون حماية الشخص التربوي لعلاج ما يعني منه المجتمع، وتمثل هذه المعالجة الخاصة بنوع معين من الجرائم من جهة، ومن جهة أخرى لفئة معينة من الأفراد متخذ من التحريم كفكرة قانونية وواقعية لتحقيق غايته، أي أنَّ المشروع اتخذ من التحريم التحوطي الاستباقي سياسته التحريمية، أمَّا سياسته العقابية قائمة على الجمع بين مبدأ العدالة المطلقة ومبدأ النفعية ففرضتها طبيعة التحريم لذا تبني مبدأ التناسب بين العقوبة مع الجريمة، أي أنَّ المشروع تبني إتجاه توفيقى يجمع بين مبدأي العدالة المطلقة والنفعية في سياسته العقابية.

Abstract

The policy of Criminalization and punishment in the law of protecting teachers, supervisors, and counselors No8 for 2018 has a distinctive character. That because it aims at fighting offence, tribal accountability, and extort that an officer may face during accomplishing his official job. Such an issue has been an Iraqi phenomenon. So the Iraqi legislator has legislated a law to protect education staff. Such a procedure is peculiar to a specific crime and to protect a specific group of people considering criminalization as a legal and reality idea as to achieving the aim. This means that the legislator managed precautionary legislation as a policy of criminalization. The punishment policy combines justice and pragmatism which is imposed by the nature of criminalization. So the legislator has adopted balance between crime and punishment namely; the legislator managed a conciliatory method combining ultimate justice with pragmatism as a punishment policy.

المقدمة

Introduction

التعريف بموضوع الدراسة:

Introducing the subject of the study:

إنَّ التطور الحضاري الذي شهدته البلاد ألقى بضلاله على كافة مجالات الحياة بوجه عام، وفي المجال الجنائي وخاصة، إذ شرعت العديد من النصوص الجنائية الخاصة لمواجهة حالات الاعتداء على المصالح الكثيرة والمتحيرة والمتغيرة التي رافقت ذلك التطور في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها، لذا أخذ المشرع يستخدم الطابع التهديدي للتجريم والعقاب رعايةً للمصلحة العامة وفي الوقت نفسه حماية المصالح الاجتماعية، وبذلك نشأت الجرائم الماسة بالشخص التربوي وبذلك فهي تحمي مصالح لها خصوصية مما يجعلها أكثر عرضة للتتعديل على وفق مقتضيات الحياة المتغيرة والمتطرفة.

أهمية الدراسة:

The Importance of the Study:

تتجلى أهمية موضوع دراستنا بأهمية قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين الذي يعني بحماية المصالح الجوهرية للمجتمع، إذ يُعدُّ الاعتداء عليها مساساً بكيان المجتمع وبقاءه؛ لأنَّ الشخص التربوي يقوم بدور هام جدًا من خلال مهنته التربوية كونها ركيزة هامة لتقدير الأمة وسيادتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى للدور الريادي الذي تقوم به المؤسسة التربوية في بناء المجتمع، لذا لا بد من الوقوف على طبيعة السياسة الجنائية التي انتهجها المشرع.

مشكلة الدراسة:

The problem of the Study:

تشير الدراسة طائفة من الأسئلة حول موضوع السياسة الجنائية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018، فالسؤال الذي يثار هنا هل حقق المشرع في قانون حماية التربوي الأمان الاجتماعي؟ هل راعت مبدأ التوازن بين العقوبة مع الجريمة؟ هل حافظ المشرع على حقوق الأفراد الشخصية وحررتهم؟

اهداف الدراسة:

Objectives of the study:

إنَّ الدراسة في موضوع السياسة الجنائية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ، يهدف إلى معرفة ما يتطلبه من التجريم والعقاب في هذا القانون، مع كون أنَّ المدونة

العقابية العامة هي المتخصصة بالتجريم والعقاب؟ وما هي أسس التجريم والتناسب في العقاب في هذا القانون؟ ومدى توافقها مع نصوص المدونة العقابية العامة؟

نطاق الدراسة:

Domain of the study:

وعليه ستكون الدراسة حول السياسة الجنائية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ رقم (8) لسنة 2018 أساساً في القانون المذكور آنفًا وقانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعديل، فضلاً عن التشريعات العراقية الأخرى حيثما تطلب ضرورات البحث ذلك.

مناهج البحث في الدراسة:

Methodology:

سنعتمد في بحث هذه الدراسة على (المنهج التأصيلي) المتمثل بالسياسة الجنائية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018، لذا لا بد من الإحاطة بسياسة التجريم وسياسة العقاب، وما تضمنه من رؤى وأفكار تؤمن مصالح الناس. وكذلك (المنهج التحليلي) الذي يقوم على الربط بين الأشياء وعللها على وفق أسس منطقية وتأملات العقل القويم، لتحليل النصوص القانونية الجنائية، ومدى تحقيقها للعدالة الجنائية مع تقييمها وإبداء وجهة النظر في مدى مناسبتها مع ظروف المجتمع.

هيكلية الدراسة:

The Structure of the Study:

في ضوء ما تقدم، سنقسم هذه الدراسة على مباحثين وخاتمة، وكما يأتي:-
 أًما المبحث الأول من البحث فسيكون بعنوان سياسة التجريم، وسنقسمه على مطلبين، سنبحث في الأول غاية التجريم، وسنعرض في الثاني إلى معيار التجريم، في حين أنَّ المبحث الثاني سيتطرق لدراسة سياسة العقاب، وسنقسمه على مطلبين، سنتوقف في الأول على فلسفة العقاب، وسنوضح في الثاني نوع العقوبة وتناسبها.

المبحث الأول

Section One

سياسة التجريم

Criminalization Policy

يضطلع المشرع بدور هام من خلال توطيد رسالته المتمثلة في حماية المصالح الاجتماعية، وتحقيق العدالة، وحفظ الأمن في المجتمع، وذلك من خلال حصر الأفعال المجرمة التي ينبغي عدم إتيانها لما يتربّ عليها من تحدّي المجتمع بالضرر وتعريض آمنه ومصالحه للخطر، إذ يرى المشرع ضرورة أنْ يعالج بعض الجرائم في نصوص تشريعية خاصة، نظراً إلى أنَّ هذه الجرائم تطال مصالح متغيرة ومتطرفة مما يتّعِن عدم وضعها في المدونة العقابية العامة حتى لا تتعرّض إلى كثير من التعديل والتغيير، ويطلق على هذه العملية (التجريم)⁽¹⁾. ومن ثم فأنَّ سياسة التجريم في التشريعات الخاصة تتميّز بذاتيتها المبئثة من الطبيعة المتغيرة والمتقدمة للمصلحة الخمية من جهة، ومن جهة أخرى ظهور بعض السلوكيات المستحدثة، ومن أجل ذلك سنقسم هذا المبحث على مطلبين، فسنبحث في الأول غاية التجريم، أمّا الثاني سنتعرّض فيه معيار التجريم، وكما يأتي:-

المطلب الأول: غاية التجريم:

The first requirement: the purpose of criminalization:

إنَّ غاية التجريم كقاعدة قانونية هو تحقيق أقصى درجات الحماية لمصالح الأفراد والجماعات، ومن خلالها المجتمع وركائز كيانه وبقائه، ولا شك أنَّ غاية التجريم تخضع لظروف الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والدينية والفلسفية والفكريّة والاجتماعية الحاكمة في المجتمع⁽²⁾، والسؤال الذي يثار هنا هل أنَّ غاية التجريم في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشّفين والمرشدين التربويين النافذ، قانونية أم اجتماعية؟، وهل أنَّ التجريم في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشّفين والمرشدين التربويين النافذ يتمتّع بطبيعة خاصة تختلف عما هو عليه الحال في المدونة العقابية العامة؟

فالتجريم كفكرة قانونية يهدف إلى تحقيق غايات نفعية تليها طبيعة الظروف السائدة في المجتمع، أي أنَّ الأساس الفلسفي للتجريم في النصوص التشريعية الخاصة هو اعتداء الإنسان على مصلحة معتبرة في حياة الفرد والمجتمع⁽³⁾، لذا فأنَّ مفهوم التجريم النفعي (التنظيمي أو القانوني)، فهو فكرة قانونية تهدف إلى تحقيق أغراض نفعية تفرضها الظروف السائدة في المجتمع لا شأن له بصورة عامة بالقيم السلوكية الموجودة في المجتمع، وهذه الأغراض لأهميتها وضرورتها للحفاظ على الدعامة والركيزة الأساسية التي تقوم عليها حياة الفرد والمجتمع⁽⁴⁾.

أمّا التجريم كفكرة اجتماعية يهدف إلى تحقيق غايات واقعية حقيقة، لذا فإنّه يتصنّف بالثبات والاستقرار وهذا ما نلاحظه في المدونة العقابية العامة، لأنّه يعكس القيم والمصالح الاجتماعية المتأصلة في ضمير الجماعة، أي أنّ غايته تحقيق الحماية لمصالح جوهرية أساسية هي بالأصل مجرمة إستناداً إلى التقليد والأداب الاجتماعية والقواعد الأخلاقية والدينية التي تسود المجتمع وليس لمصالح طارئة، ومن ثم فإنّ تدخل المشرع بتجريم الأفعال التي تشكّل خرقاً وإنتهاً هذه المصالح إنّما يكون لتأمين أقصى درجات الحماية الجنائية لها⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ نصوص المدونة العقابية العامة قائمة على التجريم النفعي والواقعي الذي ينصب على تجريم الأفعال الضارة، وتعرف هذه العملية بالتجريم الحقيقي، أمّا نصوص التجريم في التشريعات الخاصة فهي ذات طبيعة نفعية في الغالب وتنصب على تجريم الأفعال الخطيرة، والذي يعرف بالتجريم التحوطي الاستباقي المنع⁽⁶⁾.

وهكذا نلاحظ التأثير الواضح للفلسفة النفعية في المشرع العراقي الذي حدد في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين هدف التجريم في حماية التربويين من الاعتداءات والمطالبات العشاريرية والابتزاز جراء قيامهم بأعمال الوظيفة الرسمية أو بسببها هذا من جهة⁽⁷⁾، ومن جهة أخرى يهدف للحد من ظاهرة العنف التي تطال هذه الشريحة التي تؤدي مهنة تُعدُّ ركيزة هامة لتقدير الأمم وسيادتها بغية أنّ تأخذ دورها الريادي في بناء المجتمع⁽⁸⁾، كما أنّ تأثير القيم الاجتماعية المتأصلة في المجتمع على المشرع الذي جرم أفعال العنف والاعتداء التي تطال التربويين؛ لأنّها تشكّل خرقاً للقيم والمصالح الاجتماعية المستقرة في الجماعة، بوصفها أفعالاً مستهجنـة استهجانـاً اجتماعياً.

وممّا تقدّم ذكره يتبيّن لنا وبشكل واضح أنّ الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المشرع في قانون حماية التربويين النافذ هي قانونية اجتماعية (نفعي وواقعي) يتمثل بحماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين من العنف والاعتداءات التي يتعرضون لها، والهدف ذاته نلاحظه بالنسبة للمدونة العقابية العامة، ومن ثم فإنّ هذا القانون لم يجرم أفعال مباحة سابقاً بل لأنّها مجرمة في الأصل، إلا أنّ المشرع جرم الاعتداءات والمطالبات العشاريرية التي يتعرضون لها الأشخاص التربويين وشدد العقوبة في نص خاص؛ لأنّها من الأفعال الخطيرة التي تلزم المشرع بمعالجتها بالتجريم التحوطي الاستباقي المنع.

المطلب الثاني: معيار التجريم:***The second requirement: the standard of criminality:***

فالتجريم كأدلة ضبط إجتماعي يهدف إلى توفير حماية كافية للمصالح الاجتماعية الجوهرية المختلفة من كل عدوان يضر بها أو تهددها بخطر الإضرار، لذا يستلزم معاقبة الشخص على تصرفه الذي يؤدي إلى الإضرار الفعلي المباشر بمصلحة محمية، وكذلك يعاقب إذا ما عرض تلك المصلحة للخطر؛ لأنَّ تعريض المصلحة المحمية للخطر يُعدُّ تمهيد لتحقق الضرر الفعلي بها⁽⁹⁾، ومن ثم فإنَّ للتجريم معيارين: الأول هو المصلحة التي لها طبيعة وخصوصية في التشريعات الجنائية الخاصة تختلف عما عليه الحال في قانون العقوبات العام، أمَّا المعيار الثاني هو الخطر الذي يهدد المصالح الجوهرية التي يرى المشرع جدارتها بتلك الحماية. ومن أجل الإحاطة بتفاصيل هذا الموضوع، سنقسم هذا المطلب على فرعين، سنخصص الأول لبحث خصوصية المصلحة، أمَّا الثاني فستتناول فيه طبيعة الخطر، وكما يأتي:-

الفرع الأول: خصوصية المصلحة:***Section one: privacy of interest:***

إنَّ النص القانوني لا ينشأ في فراغ، وإنَّما يتقرر لفض أو تنظيم صراع قائم بالفعل بين مصالح اجتماعية متعارضة، وذلك من خلال ترجيح المصلحة التي فيها أهمية كبيرة تحقيقاً للمصلحة العامة، لأنَّ المجتمع يعدها أولى بالرعاية، لذا يتعين وجود مصلحة جوهرية تبرر تدخل المشرع لإصدار تنظيم قانوني، أمَّا إذا انتهت تلك المصلحة، فينتفي بدوره المبرر القانوني والمنطقي لإصدار التشريع⁽¹⁰⁾.

ومن ثم فإنَّ المصلحة في التشريع الجنائي تُعدُّ الأساس الذي يستند إليه في نظرية التجريم، كما أنها المعيار الذي نستطيع من خلاله استقراء فلسفته، وكذلك الحكمة التي يستمد منها النص الجنائي وجوده⁽¹¹⁾. فقد عرفها إيرينج بأنَّها كل ما يشبع حاجة مادية أو معنوية للإنسان، إذ تتمثل الحاجة المادية في حماية مصلحة الحق في الحياة وسلامة البدن، في حين تتمثل الحاجة المعنوية في حماية مصلحة الأعتبار والقيم⁽¹²⁾، وحين يقرر المشرع أنَّ مصلحة معينة جديرة بالحماية الجنائية تصبح مصلحة قانونية، وأنَّ أي فعل من شأنه إهادارها أو تهددها بخطر الإهدار يُعدُّ جريمة.

فالسؤال الذي يثار هنا ما خصوصية المصلحة التي يحميها قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ؟

من خلال استقراء نصوص التجريم في القانون المذكور آنفًا يتبين لنا أنَّ المشرع الجنائي قد جرم الأفعال التي ترتكب ضد ذي الصفة الوظيفية (المعلم أو المدرس أو المشرف أو المرشد التربوي) خلال قيامه بواجبات وظيفته أو بسببها، إذ يعده مجنِّيًّا عليه في الجريمة سواءً أكان هذا الاعتداء مبنًّا في جريمة قتله أو

جريدة الضرب المفضي الى موته، أم كان هذا الاعتداء قد وقع مصحوباً بالعنف لإلحاق الأذى به، أو كان الاعتداء ينصب على اعتبار ذي الصفة الوظيفية وذلك بإهانته⁽¹³⁾، وأن تجريم فعل الاعتداء في الأحوال المتقدمة يستهدف حماية المصلحة المتعلقة بالحقوق الشخصية لذى الصفة الوظيفية، فضلاً عن الحماية الموضوعية المتعلقة بالوظيفة العامة التي تستهدف حماية المصلحة العامة المتمثلة بانتظام واستمرار التربويين بتقديم خدماتهم التربوية والعلمية من أجل تنشئة جيل واعٍ متمسك بالعلم والمعرفة، وأن تأخذ المدرسة دورها الريادي في بناء المجتمع تقدمه⁽¹⁴⁾، إلا أنها تتميز بخصوصية، منها متطرفة أو طارئة، وتعلقها بفئة محددة من الأشخاص، وتتسم بنوع من الثبات والاستقرار.

فمن ناحية كونها متطرفة أو طارئة، فإذا كان المجتمع في تطور وتغير مستمر فإن مصالحه ذاتها تتطلب ولربما تظهر مصالح طارئة وهذه هي النتيجة الختامية، وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم قدرت قانون العقوبات على حماية تلك المصالح، الأمر الذي يدعو المشروع إلى التدخل من خلال قانون جنائي خاص لتدارك النقص الحاصل في المدونة العقابية وحماية تلك المصلحة⁽¹⁵⁾، فالاعتداء أو المطالبة العشائرية التي يتعرض لها الشخص التربوي بسبب قيامه بواجبات وظيفته أو بسببها هي التي دفعت إلى التدخل التشريعي اللاحق.

أما من ناحية كونها تتعلق بفئة محددة من الأشخاص يحملون صفة معينة، وهي صفة التربويين العاملين في القطاع التربوي الذين يضمن لهم تأدية المهام المناطة بهم من أجل تحقيق اهداف السياسة التربوية⁽¹⁶⁾، ويلاحظ أن هذه المصلحة هي التي فرضت على المشروع حمايتها بنصوص خاصة قائمة على أحكام تختلف عن بعض الأحكام في المدونة العقابية العامة، لأنها مصلحة خاصة تعمل على الحفاظة على أفراد السلك التربوي ونظامهم وامنهن ووظيفتهم الملقاة على عاتقهم، وهكذا نرى بأن هدف المشروع هو الحماية الجزائية الموضوعية للمعلمين والمدرسين والمشرفين والمشردين التربوي.

أما من ناحية كونها تتسم بنوع من الثبات والاستقرار، لأنها تتعلق بالنظام العام وسلامة المجتمع ومصالحه، فالاعتداء الذي يطال التربوي جريمة من جرائم الاعتداء على المصلحة العامة؛ لأن هذا العدوان يشكل مساساً بالاستقرار والأمن والطمأنينة التي ينبغي أن ينعم بها كل أفراد المجتمع، ولو كان من ضحاياه المضروبين آحاد التربويين أو اموالهم⁽¹⁷⁾، ويلاحظ أن هذه الخصوصية تجعل من المصلحة ضرورة من ضرورات أمن المجتمع ومصالحه الأساسية، ومن ثم لا بد من تشريع جنائي مستقل عن المدونة العقابية العامة يقرر أحكام خاصة بغية تشديد العقوبة بحق مرتكبها.

الفرع الثاني: طبيعة الخطر:

Second section: the nature of the danger:

يرتبط الخطر بالتشريع الجنائي إرتباطاً وثيقاً؛ لأنَّه أساس تجريم الشروع بل العلة العامة لهذا التجرُّم، أي أنَّ المشرع عندما يستشعر بأنَّ المصلحة مهدد بخطر الإهدار يجعل منها محلاً محققاً للحماية الجنائية؛ لأنَّ الخطر من العوامل الميسرة لحدوث ضرر ما بالمصالح الضامنة لحياة اجتماعية مستقرة، وكفالة تطور المجتمع وتقدمه⁽¹⁸⁾، لذا يعرف الخطر بأنَّه حالة واقعية ذات كيان مادي تحدد المصلحة باعتداء محتمل من شأنه حدوث ضرر يمال الحق الحمي⁽¹⁹⁾، ويلاحظ أنَّ فكرة الخطر لا تعني وقوع ضرر فعلي، وإنما وجود قرائن على حدوث ضرر لمصلحة قانونية محمية.

فالسؤال الذي يثار هل أنَّ قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ اتخذ من الخطر المقياس الضابط في التجرُّم؟

يلاحظ أنَّ المشرع استخدم كلمة (يعتدى) التي تعني في اللغة آذاء، ظلمة، وكأنَ معناه جاز عن الحق إلى الظلم⁽²⁰⁾، وبعبارة أخرى فإنَّ معنى يعتدى هو تهمُّم ظالم على شخص⁽²¹⁾، ومن ثم ينبغي أن يكون من شأن السلوك المكون للركن المادي هو الإعتداء على الشخص التربوي، وكلمة اعتداء تشمل تلك الاعتداءات التي طالت أرواح المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين أو عرضت أجسامهم إلى الجرح أو الضرب أو الأذى أو العاهات المستديمة، ومنها التي مسَّت حرمتهم كالقبض عليهم وحجزهم، وتلك التي طالت اعتبارهم الشخصي، كالسب والقذف والاهانة.

إنَّ الهدف الرئيس للسياسة الجنائية هي حماية القيم والمصالح الاجتماعية الجديرة بالحماية، كما أنَّ غاية المشرع من ذلك هو حماية الركيزة الأولية المتمثلة بالحفاظ على حياة الناس وسلامة أجسادهم وأموالهم وأمنهم⁽²²⁾، لذا إتجه المشرع إلى تجريم حالات الاعتداء على الشخص التربوي سواءً نتج عنها أثراً بالمعنى المادي، أو تلك التي تحدد بتحقيق ذلك الأثر المادي⁽²³⁾. فالحفاظ على ركيزة سلامة البدن اقتضى تجريم الاعتداء بصورة كافية، غير أنَّ هذه الركيزة تتفرع عنها ركيزة أخرى تساندها هي الحرص على عدم تعريض سلامة البدن للخطر. والشروع في الاعتداء هو الذي يضر بهذه الركيزة الفرعية التي ينشئ الإخلال بها خطر الإضرار بالركيزة الأصلية⁽²⁴⁾، ويلاحظ وجود ارتباط بين الخطر والمصلحة مما يؤثر في السياسة الجنائية وهو ما يجعل المشرع يتخد من الخطر المحتمل معياراً للتجرُّم في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ، أي أنَّ هذه الجريمة من جرائم الخطر التي تحقق النتيجة الجرمية بمجرد العدوان

المحتمل على المصلحة الخمية قانوناً، وهي منافاة موضوع السلوك للحد من ظاهرة العنف والاعتداءات التي يتعرض لها الشخص التربوي.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا، مدى ملائمة النصوص في المدونة العقابية العامة لمواجهة الصور الجديدة من السلوك الخطر منها المطالبة العشارية؟

بالرجوع إلى المدونة العقابية يلاحظ أنَّها لا تكفي وحدها لمواجهة تلك الأخطار الناجمة عن المتغيرات المتلاحقة التي حصلت في المجتمع العراقي، وبذلك فإنَّ فكرة تشريع قانون جنائي متخصص ذو نصوص تعالج وقوع فعل الاعتداء من تلميذ (الصغير) أو طالب (الحدث) على الشخص التربوي أثناء تأديته لواجبات وظيفته أو بسببيها، وكذلك تعالج بالتجريم كل من يدعى بمطالبة عشارية ضد الشخص التربوي، وتكون هذه النصوص قابلة للتعديل والتغيير من أجل ملاحقة المخاطر التي تتعرض لها المصالح الجوهرية التي يقوم عليها المجتمع والتي تزداد في العصر الحديث، وأنَّ المطالبة العشارية تعني الاعتراض على سلوك قام به شخص باتجاه شخص آخر، يشكل إعتداء أو إهانة أو إساءة أو فرق أعراف وتقالييد العشائر، والدعوة إلى جلسة عشارية شبيه بالمحاكمية وقد تنتهي بأداء الديمة أو الصلح⁽²⁵⁾.

ويلاحظ أنَّ المشرع استخدم مصطلح جديد كل الجدة عن المدونة العقابية العامة، مع كون هذه المدونة تطرق إلى جريمة التهديد وأنَّ جريمة المطالبة العشارية تقع تحتها؛ لأنَّ المطالبة العشارية أو التهديد العشاري (الدَّكَّة العشارية) ب مختلف أنواعها هي في الأصل ابتزاز المعلمين والمدرسين والمرشفين والمرشدين التربويين وعوائلهم وذويهم من أجل مبالغ مالية، هذا بالإضافة إلى أنَّ المشرع أورد كلمة (الابتزاز) في المادة (1/أولاً) من قانون حماية الشخص التربوي، كما وجه مجلس القضاء الأعلى العراقي في بيان يوم الخميس الموافق 8/11/2018، بالتعامل مع قضايا ما يعرف بـ(الدَّكَّات العشارية) وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005، كونها صورة من صور التهديد الإرهابي وضرورة التعامل مع مرتكبيها بحزم وفق أحكام المادة الثانية من القانون المذكور آنفًا.

في حين المشرع العراقي في قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) ذي العدد (24) لسنة 1997، جرم كل من ادعى بمطالبة عشارية ضد من قام بفعل تفidiًا لقانون أو لأمر صادر اليه من جهة أعلى⁽²⁶⁾. يلاحظ أنَّ المشرع في قانون حماية الشخص التربوي جرم المطالبة العشارية المخالفه للقانون فقط، بمفهوم المخالفه إباح المطالبة العشارية القانونية، وفي الوقت نفسه لم يبين ماهيتها وكيفية تنفيذها، إلا أنَّ المشرع في قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المذكور آنفًا جرم المطالبة العشارية بصورة مطلقة ووصفها بأنَّها غير قانونية.

ومفاد ما تَقْدَمْ نجد المشروع العراقي في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشفين والمرشدين التربويين النافذ اتخذ من الخطير أساساً لتجريم كثير من صور السلوك الخطير وهذا أمرٌ ضروريٌّ لحماية المصالح الحيوية.

المبحث الثاني *Second Chapter* سياسة العقاب *Punishment Policy*

إنَّ سياسة العقاب من بين الأسلوبين التي تعتمد عليها السياسة الجنائية من أجل مكافحة الجريمة، كما تبين سياسة العقاب المبادئ التي يتوقف عليها تحديد العقوبات وتطبيقها وتنفيذها، أمَّا تحديد العقوبات يأتي مكمل للتجريم الذي لا يقوم وحده بدون العقوبة ويستأثر به المشرع، أمَّا تطبيق العقوبات وتنفيذها فبitem في مرحلتين متتاليتين هما التطبيق القضائي والتنفيذ العقابي⁽²⁷⁾، ولِمَا تَقْدَمْ سنقسم هذا المبحث على مطلبين، الأول سنتناول فيه فلسفة العقاب، والثاني سنتطرق فيه لنوع العقوبة وتناسبها، وكما يأتي:-

المطلب الأول: فلسفة العقاب:

The first requirement: the philosophy of punishment:

إنَّ فلسفة العقاب تضع الأسس والحدود التي من خلالها تستطيع الدولة من ممارسة سلطة الحق في العقاب، كما تحدد أيضاً الأهداف والغايات التي ترمي إلى تحقيقها من وراء توقيع العقاب⁽²⁸⁾، كما أنَّ جوهر العقاب يتمثل بأنَّه إيلام مقصود وتحمي للجريمة ويتنااسب معها، من خلال توجيهه اللوم للمجرم بما اقترفه من سلوك إجرامي، من خلال المساس بأحد حقوقه اللصيقة بالشخصية، من أجل الردع والإصلاح⁽²⁹⁾.

أختلف الفلاسفة والمحكمين في تفسير الأساس الذي تقوم عليه فكرة العقوبة الجنائية، فتبني الفيلسوف الألماني "امانويل كانط" مبدأ العدالة المطلقة بوصفه علة العقاب، وأنَّ تحقيق هذه العدالة الغرض الرئيس الذي يستهدفه العقاب، لأنَّها تستند على فكرة الواجب الأخلاقي التي تفرض أنَّ تتصرف وفقاً لمبدأ يكون في الوقت نفسه صالحًا لأنَّ يكون قانونًا عامًا للناس الذي هو وحده يحقق العدالة المطلقة⁽³⁰⁾، في حين نادى الفيلسوف الإنكليزي "جيري بنشام" بفكرة منفعة العقوبة، لأنَّه يفهم المنفعة من منظور أنَّ الإنسان أناني بطبيعته منفعة الشخصية، وأنَّ النفس الإنسانية محكومة بقانون اللذة والألم، لذا فإنَّ العقوبة ينبغي أنَّ تنتصر إلى تحقيق أكبر قدر من الألم بما يفوق المنفعة المتوقعة من الجريمة، وهذا وحدة هو الكفيل بمكافحة الجريمة، فمهمة العقوبة لا ينبغي أنَّ تتعلق بتحقيق العدالة، وإنما بتحقيق منفعة ما ويضيف قائلاً "إنَّ ما يبرر العقاب هو منفعته أو بالأدق ضرورته"⁽³¹⁾.

ولكن السؤال الذي يطرح هنا، ما الفلسفة العقابية التي تبني المشرع العراقي في قانون حماية التربوي، هل مبدأ العدالة المطلقة أم مبدأ المنفعة؟

عند الرجوع إلى نص قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ نجد أنَّ المشرع تبنى نظامين، الأول التدرج الكمي الثابت الذي يضع حدود أقصى وأدنى ثابتين، والثاني الاختيار النوعي الذي يضع أكثر من عقوبة للجريمة، ومن ثم يتزك للمحكمة المتخصصة تحديد مقدار العقوبة دون تجاوز حدتها في النظام الأول، أمَّا الثاني يتزك الخيار لسلطة القاضي التقديرية لاختيار العقوبة ضمن العقوبات التخييرية⁽³²⁾، وأنَّ المشرع نص على عقوبة الحبس والغرامة وذلك بتعيين حدودها الأقصى والأدنى هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع أكثر من عقوبة للجريمة وترك الخيار للمحكمة لاختيار العقوبة المناسبة تبعًا لخطورة المتهم الاجرامية وجسامته الجرمية وحالة الجني عليه⁽³³⁾، ويلاحظ أنَّ فلسفة العقاب التي بني عليها المشرع نصوصه العقابية فرضتها طبيعة التجريم النفعي الاستباقي (المعنى) في قانون حماية التربوي والتي تحرم السلوك الذي يهدى المصلحة العامة أو يهددها بخطر الإهانة، أي تحرم السلوك الخطير حتى ولو لم يحدث ضرر، وفي الوقت نفسه فإنَّ هذا التحرم يهدف إلى حماية القواعد الأخلاقية؛ لأنَّ الاعتداء يشكل مساسًا بحق الإنسان في سلامته الجسم.

خلاصة القول يتبيَّن لنا أنَّ المشرع العراقي تبني فلسفة توفيقية تجمع بين مبدأ العدالة المطلقة والنفعية، وهذا نؤيد ما ذهب إليه المشرع؛ لأنَّ مكافحة الجرائم المستحدثة والعقوب عليها لا يرتبط بنظرية معينة، وإنَّما لا بد من اعتماد الوسائل الممكنة المستمدَّة من المثل العليا من جهة، ومن جهة أخرى التجربة العملية من أجل تحقيق العدالة والردع والزجر.

المطلب الثاني: نوع العقوبة وتناسبها:

Second requirement: the type of punishment and its matching:

تُعدُّ أفعال الاعتداء أو المطالبة العشارية الواقعَة على الشخص التربوي أثناء تأديته لواجبات وظيفته أو بسببها واحدة من الأفعال التي تسبِّب الضرار بركيزة أولية للوجود الاجتماعي أو دعائِمها المعززة، الأمر الذي دفع المشرع إلى تحريمها، إلَّا أنَّ هذا التحرم لا يحقق الحماية الكافية لتلك الركيزة ما لم يتقرر له جزاءً، ويُعدُّ أشد صور الجزاء القانوني جسامَة وهو العقاب الجنائي، ومن ثم لا بد من مراعاة العدالة في تحديد هذا الجزاء حتى يكون للعقاب ما يبرره. ولِمَا تَقدَّمَ سُنِّقَسْمَ هذا المطلب على فرعين، الأول سُتُّناول فيه نوع العقوبة، والثاني سُتُّتطرق فيه للتناسب بين العقوبة والجريمة، وكما يأتي:-

الفرع الأول: نوع العقوبة:

Section one: Punishment type:

تبني المشرع العراقي في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ سياسة جنائية تقوم على الاعتراف بأهمية العقوبات التي يعول عليها في مكافحة الجريمة، ولكن لا بد من معرفة مدى مسايرة اتجاه المشرع لهذا مع ما جاء في المدونة العقابية العامة، وعموماً فإنَّ هذه السياسة قد تمحورت في مسألتين الأولى هي فرض العقوبات السالبة للحرية، والأخرى فرض العقوبات المالية.

أولاً: عقوبة الحبس:

First: the penalty of imprisonment:

فرض المشرع عقوبة الحبس بوصفها عقوبة أصلية للسلوك المخالف لقانون حماية التربوي؛ لأنَّه ينتهي مصلحة عامة حسب خطورة السلوك، إذ فرضها بصورة مزدوجة أو على سبيل التخيير مع عقوبة الغرامة، ويلاحظ أنَّ جرائم الاعتداء على الشخص التربوي تكون من نوع جرائم الجنح.

وقد فرضها المشرع في مواطنين مختلفين وتدرج في شدتها بحسب جسامته الفعل المرتكب، إذ عاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من يعتدي على معلم أو مدرس أو مشرف أو مرشد تربوي أثناء تأديته لواجبات وظيفته أو بسببها⁽³⁴⁾، في حين أنَّ المشرع العراقي في المدونة العقابية العامة عاقب من اعتدى عمداً على موظف أثناء تأدية واجباته بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، كما عَدَ المشرع الجريمة مقتنة بظرف مشدد إذا وقعت مع سبق الإصرار أو ارتكبها خمسة أشخاص فأكثر، أو ارتكبها شخص يحمل سلاحاً ظاهراً⁽³⁵⁾، ومن ثم فإنَّه يجوز عندئذ الحكم على الجاني بأكثر من الحد الأقصى للعقوبة المذكورة آنفاً، إلَّا أنَّه يشترط في تقديرها عدم تجاوزها ضعف هذا الحد، لتصل العقوبة إلى الحبس مدة لا تزيد على ست سنوات⁽³⁶⁾.

ويلاحظ أنَّ المشرع في قانون حماية الشخص التربوي حدد الحد الأقصى والأدنى لعقوبة الحبس بمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات، أمَّا في المدونة العقابية العامة فقد حدد الحد الأعلى لعقوبة الحبس بمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ويلاحظ أنَّ السياسة الجنائية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين هي تشديد العقوبة بخلاف المدونة العقابية العامة التي تضمنت عقوبة أخف.

وفي موقع آخر نجد المشرع قد فرض عقوبة الحبس مدة لا تقل عن أربع سنوات على كل من يدعى بمطالبة عشارية مخالفة للقانون ضد معلم أو مدرس أو مشرف أو مرشد تربوي تتعلق بقيامه بواجبات وظيفته أو بسببها⁽³⁷⁾، في حين المشرع العراقي في قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) ذي العدد (24) لسنة

1997، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات كل من ادعى بطالبة عشائرية ضد من قام بفعل تنفيذاً لقانون أو لأمر صادر إليه من جهة أعلى⁽³⁸⁾، ونلاحظ هنا أنَّ المشرع قد شدد من العقوبة في قانون حماية الشخص التربوي؛ لأنَّ الجريمة أكثر جسامه وذات ابعاد خطيرة، وينبغي على المشرع مراعاة ذلك عند فرض العقوبة، لذلك حري بالمشروع تشديدها.

ثانياً: عقوبة الغرامة:

Second: fine penalty:

قرر المشرع في قانون حماية الشخص التربوي جزاءات مالية على الأفعال التي تشكل جرائم مرتکبة ضد التربوي، إذ عاقب المشرع بالغرامة التي لا تقل عن مليوني دينار ولا تزيد على عشرة ملايين دينار كل من يعتدي على معلم أو مدرس أو مشرف أو مرشد تربوي أثناء تأديته لواجبات وظيفته أو بسببها⁽³⁹⁾، كما عاقب بالعقوبة ذاتها في حالة وقوع فعل الاعتداء من تلميذ أو طالب⁽⁴⁰⁾، في حين أنَّ المشرع العراقي في المدونة العقابية العامة عاقب من اعتدى عمداً على موظف أثناء تأدية واجباته بغرامة لا تزيد على (1000000) مليون دينار⁽⁴¹⁾.

كما عاقب المشرع كل من يدعى بطالبة عشائرية مخالفة للقانون ضد معلم أو مدرس أو مشرف أو مرشد تربوي تتعلق بقيامه بواجبات وظيفته أو بسببها بغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد على عشرة ملايين دينار⁽⁴²⁾، في حين المشرع العراقي لم يفرض عقوبة الغرامة في قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) ذي العدد (24) لسنة 1997، وإنما أكتفى بعقوبة الحبس فقط⁽⁴³⁾، ويلاحظ أنَّ الجريمة المنصوص عليها في قانون حماية التربوي هي من نوع الجنحة، لأنَّ عقوبتها الحبس والغرامة، بينما نجد أنَّ مقدار الغرامة في القانون المذكور آنفًا لا تقل عن مليوني دينار ولا تزيد عن عشرة ملايين دينار وهي عقوبة الغرامة (للجنحة)، وبالرجوع إلى قانون رقم (6) لسنة 2008 قانون تعديل الغرامات الواردة في قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل، الذي أشار إلى سريان الغرامات الوارد فيه على الغرامات الواردة في القوانين الأخرى ما لم يرد فيها نص يقضي بغرامة أكثر، لذا نلاحظ الغرامات الواردة في قانون حماية التربوي أكثر شدة من الغرامات المقررة في المدونة العقابية العامة، ونحن نؤيد ما ذهب إليه المشرع.

وبعد هذا العرض نعتقد أنَّ من نافلة القول أنَّ نبين، أنَّ المشرع يفرض الجزاءات الرادعة المتمثلة بالعقوبات الماسة بالحرية، والعقوبات المالية بحق مرتكب الجرائم المبينة في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ في إطار فلسفة تضمن احترامه، ويطلق على هذه العملية بـ(العقاب).

الفرع الثاني: تناسب العقوبة مع الجريمة:

The second section: Punishment matching to the crime:

إن مخالفة شق التكليف في القاعدة الجنائية، يرتب خضوع الجاني للجزاء المحدد في هذه القاعدة، ومن ثم فإنَّ الجزاء في نطاق القاعدة الجنائية له خصوصية من حيث الخطورة أو الشدة التي ينطوي عليها عنصر الإيلام؛ لأنَّ هدف هذه القاعدة تحقيق الردع الخاص للجاني، والردع العام للناس، والعدالة الجنائية، فلكي تتحقق العدالة لا بد من وجود مبادئ لتحقيقها⁽⁴⁴⁾، ومن أهم المبادئ التي جاءت بها السياسة الجنائية الحديثة هو مبدأ التناسب الذي يعني أنَّ يكون إيلام العقاب متلائماً مع الظروف الشخصية للجاني والظروف الموضوعية لجريمه كي تحقق العقوبة وظائفها⁽⁴⁵⁾، ومن ثم ينبغي أنَّ يكون تناسب بين خطورة الجاني وظروف جريمته، وبين العقوبة المقررة أزاءها، وبهذا يتحقق التناسب بين شقي القاعدة الجنائية.

كما أنَّ وظيفة المشرع الجنائي هي تحقيق التناسب بين العقوبة مع الجريمة على وفق معيارين: الأول شخصي مؤداه أنَّ يكون مقدار ألم العقوبة متناسباً مع درجة الخطأ الذي اقترفه الجاني التي تكشف عن توجه إرادته الجرمية، والآخر موضوعي مؤدah أنَّ تكون العقوبة بما تنتهي عليه من ألم متناسبة مع جسامته نتيجة الجريمة⁽⁴⁶⁾.

وفي نطاق بحثنا هذا لنا تسجيل التساؤل الآتي: هل أنَّ المشرع راعى مبدأ التناسب بين العقوبة والجريمة عند صياغته النصوص العقابية في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشدين التربويين النافذ؟

في الإجابة على ذلك نقول أنَّه من خلال استقراء النصوص الجنائية في القانون المذكور آنفًا، لاحظنا أنَّ المشرع العراقي منح محكمة الموضوع المتخصصة سلطة تفريذ العقوبة من خلال تبني نظام التدرج الكمي الثابت للعقوبة الذي يعني أنَّ المشرع يتولى تعين الحدين الأدنى والأقصى لعقوبة كل جريمة على حدة⁽⁴⁷⁾، ومثال ذلك المادة (4/أولاً) من قانون حماية التربوي التي نصت على ما يأتي "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاثة سنوات، وبغرامة لا تقل عن مليوني دينار، ولا تزيد على عشرة ملايين دينار"، وهنا تكمن سلطة المحكمة التقديرية بين هذين الحدين الخاصين الثابتين لاختيار العقوبة المناسبة تبعاً لخطورة الجاني الشخصية ومدى جسامته الجريمية.

وكذلك نلاحظ أنَّ المشرع تبنى نظام الاختيار النوعي للعقوبة التخييرية ويقصد به ترك الحرية لمحكمة الموضوع المتخصصة لاختيار العقوبة التي تراها الأكثر ملائمة لشخصية الجاني وظروف الجريمة من بين عقوبتين مختلفتي النوع أو بكليهما أو أكثر⁽⁴⁸⁾، مثل ذلك المادة (4/ثالثاً) من قانون حماية التربوي التي

نصل على ما يأتي "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اربع سنوات، وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد على عشرة ملايين دينار، أو بإحدى هاتين العقوتين"، يلاحظ أنَّ المشرع وضع تحت تصرف محكمة الموضوع أكثر من عقوبة للجريمة الواحدة، فمن خلال هذه الوسيلة تستطيع المحكمة اختيار العقوبة الأكثر ملائمة الذي هو جوهر مبدأ التناسب بين العقوبة مع الجريمة.

نخلص إلى أنَّ المشرع العراقي قد راعى مبدأ التناسب بين العقوبة مع الجريمة في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والتربويين النافذ، لأنَّه من مبادئ السياسة الجنائية الحديثة، والذي يحكم العلاقة بين التجريم والعقاب، ومعياره تحقيق اغراض العقوبة، ونطاقه شق الجزاء من القاعدة الجنائية.

الخاتمة

Conclusion

اولاً: الاستنتاجات:

First: Conclusions:

1. تبين لنا أنَّ غاية التجريم التي يسعى إلى تحقيقها المشرع في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والتربويين النافذ هو غرض واقعي ونفعي.
2. إنَّ المصلحة الخمية هي مصلحة خاصة لأنَّها متعلقة بالحقوق الشخصية لذى الصفة الوظيفية التربوية، فضلاً عن الحماية الموضوعية المتعلقة بالوظيفة العامة التي تستهدف حماية المصلحة العامة.
3. اتضح لنا أنَّ المشرع العراقي اخذ من اخطر أساسات لتجريم كثير من صور السلوك الخطير، والذي يعرف بالتجريم التحوطي الاستباقي المنعى، وهذا أمر ضروري لحماية المصالح الحيوية.
4. تبين لنا أنَّ المشرع تبني فلسفة عقابية توافقية تجمع بين مبادئ العدالة المطلقة والنفعية؛ لأنَّ مكافحة الجرائم المستحدثة والعقاب عليها لا يرتبط بنظرية معينة، لغرض تحقيق العدالة والردع.
5. إنَّ هناك نوعين من العقوبات تفرض على مرتکب الجرائم المبينة في قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والتربويين النافذ هما العقوبات الماسة بالحرية، والعقوبات المالية.
6. إنَّ المشرع العراقي قد راعى مبدأ التناسب بين العقوبة مع الجريمة من خلال تبني نظام التدرج الكمي الثابت للعقوبة من جهة، ومن جهة أخرى نظام الاختيار النوعي للعقوبة التخizيرية.

ثانياً: التوصيات:

Second: Recommendations:

1. نقترح على المشرع العراقي بتعديل بعض نصوص قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والتربويين رقم (8) لسنة 2018 من خلال جعل عقوبة الحبس في بعض جرائم الهامة وليس بديلة مع

عقوبة الغرامة، لأنّ عقوبة الحبس فيها من الزجر الاصلاح الذي يكفل عدم ارتكاب الجريمة مرة أخرى.

2. نقترح تعديل البند (ثالثاً) من المادة (4) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018، وأن تكون كما يأتي: (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربع سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد على عشرة ملايين دينار كل من يدعى بخطابة عشائرية ضد معلم أو مدرس أو مشرف أو مرشد تربوي تتعلق بقيامه بواجبات وظيفته أو بسبها).
3. نقترح تعديل البند (رابعاً) من المادة (4) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018، وأن تكون كما يأتي: (على الجهات المشمولة بأحكام هذا القانون تقديم الشكوى الجزائية ضد مرتكب الجريمة ومتبعتها أمام الجهات المختصة).

الهوامش

End Notes

- (1) د. محمد بن المدي بوساق، التجاهات الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 28.
- (2) د. أكرم نشأت ابراهيم، السياسة الجنائية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2008، ص 39 وص 46.
- (3) د. أحمد محمد خليفة، النظرية العامة للتجميم دراسة في فلسفة القانون الجنائي، دار المعارف، مصر، 1959، ص 110.
- (4) د. محمود جلال طه، أصول التجميم والعقاب في السياسة الجنائية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 93.
- (5) د. محمود جلال طه، المصدر نفسه، ص 95-96.
- (6) د. رمسيس بخنام، نظرية التجميم في القانون الجنائي معيار سلطة العقاب تشريعياً وتطبيقاً، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 71 وص 265.
- (7) الفقرة (أولاً) من المادة (1) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018، منشور في جريدة الوقائع العراقية، رقم العدد (4486)، تاريخ العدد 2018/4/9، ص 24. للمزيد ينظر: الأسباب الموجبة لتشريع قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ.
- (8) د. خالد حميد الحميدي، النظرية العامة للتجميم الوقائي، الطبعة الأولى، المركز العربي، القاهرة، 2018، ص 55.
- (9) د. عادل عازر، مفهوم المصلحة القانونية، بحث منشور في مجلة الجنائية القومية، مجلة علمية تصدر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 15، العدد 3، يناير، القاهرة، 1972، ص 396-397.

- (11) د. فخرى عبد الرزاق صليبي الحديشي، *شرح قانون العقوبات* القسم العام، الطبعة الثانية، شركة العاتك، القاهرة، 2010، ص 20.
- (12) د. جلال ثروت، *شرح قانون العقوبات* القسم العام، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص 93.
- (13) د. قاسم تركي عواد جنابي، *الصفة الوظيفية في القانون الجنائي*، الطبعة الأولى، منشورات الحلي، بيروت، 2018، ص 464.
- (14) المادة (2) من قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011 المنشور في جريدة الواقع العراقية، رقم العدد 4209، تاريخ العدد 19/9/2011، ص 1.
- (15) د. أحمد عيد الظاهر، *القوانين الجنائية الخاصة النظرية العامة*، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 143-144.
- (16) المادة (2) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين النافذ.
- (17) د. خالد مجید عبد الحميد الجبوري، مصدر سابق، ص 145.
- (18) د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، *جرائم التعريض للخطر العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 15.
- (19) د. محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات* القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962، ص 201.
- (20) أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، *معجم مقاييس اللغة*، حققه وضبطه عبد السلام محمد هارون، الجزء الرابع، دار الفكر، بيروت، 1979، ص 249.
- (21) لويس معمولف، *المتعدد في اللغة*، الطبعة التاسعة عشر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، بلا سنة الطبع، ص 492-493.
- (22) د. منذر كمال عبد اللطيف، *السياسة الجنائية في قانون العقوبات العراقي*، الطبعة الثانية، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1979، ص 19.
- (23) المادة (4) من قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011.
- (24) د. رسئيس بنهان، مصدر سابق، ص 270.
- (25) ناصر عمران الحوسوي، الموقف القانوني من المطالبة العشارية في ضوء احكام القرار رقم (24) لسنة 1997، مقال منشور في موقع مجلس القضاء الأعلى العراقي، على الشبكة العالمية لخدمات المعلومات (الإنترنت)، //https://www.hjc.iq/view.1457، تاريخ ووقت الزيارة 16/4/2021، الساعة 1:22 مساءً.
- (26) البند (أولاً) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (24) لسنة 1997، المنشور في جريدة الواقع العراقية، رقم العدد 3664، تاريخ العدد 7/4/1997، ص 118.
- (27) د. أحمد فتحي سرور، *أصول السياسة الجنائية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 20.
- (28) د. محمود نجيب حسني، *علم العقاب*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 1-3.
- (29) د. محمد زكي أبو عامر، دراسة في مبادئ علم الإجرام والعقاب، *الفنية للطباعة والنشر*، الإسكندرية، 1987، ص 309.

- (30) د. عبد الرحمن بدوي، فلسفة القانون والسياسة امانويل كانت، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص 26.
- (31) د. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 278-280.
- (32) د. فهد هادي حبتور، التفريذ القضائي للعقوبة، دار الثقافة، عمان، 2014، ص 140-161.
- (33) المادة (2) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ.
- (34) المادة (4/أولاً) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ.
- (35) المادتان (230) و(232) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل.
- (36) الفقرة (2) من المادة (136) من قانون العقوبات العراقي النافذ.
- (37) المادة (4/ثانياً) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ.
- (38) البند (أولاً) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (24) لسنة 1997 النافذ.
- (39) المادة (4/أولاً) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ.
- (40) المادة (4/ثانياً) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ.
- (41) المادة (230) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، علماً أنه تم تعديل مبلغ الغرامة بموجب المادة (2/ب) من قانون رقم (6) لسنة 2008 المعدل (قانون تعديل الغرامات الوارددة بقانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل والقوانين الخاصة الأخرى)، منشور في جريدة الواقع العراقية، رقم العدد 4149، تاريخ العدد 5/4/2010، ص 1.
- (42) المادة (4/ثالثاً) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرين والمرشدين التربويين النافذ.
- (43) البند (أولاً) من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (24) لسنة 1997 النافذ.
- (44) د. محمود جلال طه، مصدر سابق، ص 198.
- (45) د. عمار عباس الحسيني، التفريذ العقابي في القانون العراقي والمقارن، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجامعة الإسلامية، العدد 10، النجف الأشرف، 2009، ص 79.
- (46) محمد حميد عبد، الضرورة والتناسب في التجريم والعقاب، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بابل، 2000، ص 74.
- (47) د. فهد هادي حبتور، مصدر سابق، ص 142.
- (48) د. أكرم نشأت إبراهيم، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة، دار الثقافة، عمان، 1998، ص 106.

المصادر

References

أولاً: المعاجم:

First: Dictionaries:

- I. أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، حققه وضبطه عبد السلام محمد هارون، الجزء الرابع، دار الفكر، بيروت، 1979.

- II. لويس ملوف، المجد في اللغة، الطبعة التاسعة عشر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، بلا سنة الطبع.

ثانياً: الكتب:

Second: books:

- I. د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، جرائم التعريض للخطر العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

- II. د. أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.

- III. د. أحمد محمد خليفة، النظرية العامة للتجريم دراسة في فلسفة القانون الجنائي، دار المعارف، مصر، 1959.

- IV. د. أكرم نشأت إبراهيم، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة، دار الثقافة، عمان، 1998.

- V. د. أكرم نشأت إبراهيم، السياسة الجنائية دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2008.

- VI. د. جلال ثروت، شرح قانون العقوبات القسم العام، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

- VII. د. خالد مجید عبد الحميد الجبوري، النظرية العامة للتجريم الوقائي، الطبعة الأولى، المركز العربي، القاهرة، 2018.

- VIII. د. رمسيس بخنام، نظرية التجريم في القانون الجنائي معيار سلطة العقاب تشریعاً وتطبيقاً، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.

- IX. د. عبد الرحمن بدوي، فلسفة القانون والسياسة امانويل كانت، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979.

- X. د. فخرى عبد الرزاق صليبي الحديشي، شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الثانية، شركة العاتك، القاهرة، 2010.

- XI. د. فهد هادي حبتور، التفريذ القضائي للعقوبة، دار الثقافة، عمان، 2014.
- XII. د. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- XIII. د. قاسم تركي عواد جنابي، الصفة الوظيفية في القانون الجنائي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، بيروت، 2018.
- XIV. د. محمد زكي أبو عامر، دراسة في مبادئ علم الإجرام والعقاب، الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1987.
- XV. د. محمود جلال طه، أصول التجريم والعقوب في السياسة الجنائية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- XVI. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962.
- XVII. د. محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
- XVIII. د. منذر كمال عبد اللطيف، السياسة الجنائية في قانون العقوبات العراقي، الطبعة الثانية، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1979.

ثالثاً: الأطارات العلمية الجامعية:***Third: University scientific theses:***

- I. محمد حميد عبد، الضرورة والتناسب في التجريم والعقوب، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بابل، 2000.

رابعاً: البحوث:***Third: Researches:***

- I. د. عادل عازر، مفهوم المصلحة القانونية، بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، مجلة علمية تصدر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 15، العدد 3، يناير، القاهرة، 1972.
- II. د. عمار عباس الحسيني، التفريذ العقابي في القانون العراقي والمقارن، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجامعة الإسلامية، العدد 10، التجف الأشرف، 2009.

خامساً: القوانين:***Fifth: Laws:***

- I. قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل.
- II. قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (24) لسنة 1997.
- III. قانون رقم (6) لسنة 2008 المعدل (قانون تعديل الغرامات الواردة بقانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل والقوانين الخاصة الأخرى).
- IV. قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011.
- V. قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشيرفين والمرشدين التربويين رقم (8) لسنة 2018.



